الأمم المتحدة

PBC/4/CAF/2

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 January 2010
Arabic
Original: English/French

لجنة بناء السلام
الدورة الرابعة
تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – تقييم الالتزامات المقطوعة من جانب لجنة بناء السلام

١ – منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عززت لجنة بناء السلام التزامها إزاء هذا البلد، فبُذلت جهود كبيرة لزيادة اهتمام المجتمع الدولي به، من خلال قنوات منها رئاسة تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التي تعمل على توعية المانحين الحاليين والمحتملين والجهات الفاعلة ذات الصلة وتعبئة جهودهم. وتشمل الجهود المحددة التي بذلها رئيس التشكيلة زيارات إلى عدد من عواصم البلدان المانحة (واشنطن، وبروكسل، وروما، وبرن، وباريس)، والمؤسسات (المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، وبذل مساعٍ لدى المنظمات (الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة عمل البرلمانيين العالمي، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومؤسسة كلينتون، ومؤسسة كاريتاس، ومنظمة فرسان مالطة). وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، عمل الرئيس على تكثيف الاتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، ووحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، والجهات الفاعلة الأخرى التي يمكن أن تضطلع بدور أكبر في جمهورية أفريقيا الوسطى.

280110 250110 10-20405 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٢ - وعلى نحو أكثر تحديدا، ركزت لجنة بناء السلام وأعضاؤها، على مدى الأشهر الستة الماضية، على عدد صغير من الأولويات، ولا سيما نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السياق العام لإصلاح القطاع الأمني، والمرحلة التحضيرية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. كما تابعت اللجنة عن كثب التقدم المحرز في مشروع أقطاب التنمية.

إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣ - فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، قاد الرئيس عددا من بعثات التوعية إلى عواصم ومؤسسات مختلفة من أجل تعبئة الموارد وحشد الدعم بمناسبة اجتماع المانحين الذي سيُعقد في بانغي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، واجتماع المائدة المستديرة لتعبئة الموارد الممكن عقده في الأشهر المقبلة. وواصل الرئيس جهود الدعوة لكفالة إقامة الصلات الملائمة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جهة، وإصلاح القطاع الأمني من جهة أخرى. وأبدى أعضاء لجنة بناء السلام استعدادهم، إلى حد ما، لتوفير المساعدة التقنية والمالية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى دعما لجهودها الرامية إلى إعادة تنظيم ونشر قوات أمن مدربة تدريبا جيدا ومجهزة في جميع أنحاء الإقليم. وعلى الإجمالي، كانت فرنسا والمفوضية الأوروبية من المساهمين الماليين الرئيسيين في عملية إصلاح القطاع الأمني وفي بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما قدمت جهات مانحة ثنائية أخرى الدعم لتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة في البلد، بما في ذلك قوات الدرك، فضلا عن تقديم المشورة التقنية لصياغة قانون البرمجة العسكرية.

٤ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، ركزت اللجنة بشدة على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد. وبالإضافة إلى القيام بدور في تعبئة الموارد وتوفير المساعدة التقنية من أجل تجاوز العقبات في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - من قبيل إيجاد التمويل للمراقبين العسكريين الآتين من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - ظلت اللجنة تتلقى معلومات عن التطورات الجارية على صعيد وضع واستكمال واعتماد وثيقة مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في سياق اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المستوى القطري. وعزز الرئيس التزامه أكثر بالمشاركة في اجتماعات التنسيق العادية، بقيادة الأمم المتحدة، بين الشركاء المعنيين بأعمال التحضير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتيسير الحلول المنسقة للمشاكل الناشئة نتيجة المفاوضات على وثيقة البرنامج، وفيما يتعلق بنشر المراقبين العسكريين من جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وواصل رئيس لجنة بناء

السلام ممارسة الضغط على جميع الجهات المعنية لكفالة إنشاء آلية تمويل تتيح الشفافية والمساءلة بشأن جميع الأموال المتوفرة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووفَّر صندوق بناء السلام والمفوضية الأوروبية وكذلك البرنامج الإنمائي الدعم المالي لهذه العملية. ووقَّعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على اتفاق تقني مع جمهورية أفريقيا الوسطى لتوفير ٣١ مراقبا عسكريا لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تموِّله المفوضية الأوروبية عن طريق مرفق السلام الأفريقي التابع لها. كما دعم صندوق بناء السلام برنامج اليونيسيف لنزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

الحكم الرشيد وسيادة القانون

٥ - تعتبر لجنة بناء السلام أن الحوار السياسي الشامل وتنفيذ توصياته واستنتاجاته يشكل خطورة ضرورية لتهيئة الظروف اللازمة من أجل توطيد أسس سلام دائم في البلد. وكان عدد محدود من الأنشطة ذات الأولوية موضع اهتمام اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين أن بعض التقدم قد أُحرز في المجالات الرئيسية، ولا سيما في التحضير للانتخابات العامة في العام المقبل، فما زال يجب بذل جهود كبيرة في مجالات أخرى.

٦ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، دعت لجنة بناء السلام إلى التعجيل بتنقيح واعتماد قانون الانتخابات حتى يتسنى بسرعة إنشاء اللجنة الانتخابية المشتركة المستقلة وتسمية أعضائها. وقد تعهدت لجنة بناء السلام بحشد الدعم المالي والتقني لتنظيم الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠. وقامت بعثة تقييم المساعدة الانتخابية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية، إلى جانب النظراء الوطنيين، بتحديد المجالات التي ستنشأ فيها حاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وخصصت المفوضية الأوروبية مبلغ ٥,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للانتخابات. ويشارك رئيس اللجنة بنشاط في إعداد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد باعتباره شرطا مسبقا ضروريا لإجراء انتخابات عام ٢٠١٠ في بيئة أمنية مستقرة.

٧ - وبذل بعض أعضاء اللجنة (البنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، وفرنسا، والبرنامج الإنمائي) جهودا كبيرة لتعزيز الأطر المؤسسية وأطر الرقابة في البلد عبر توفير المساعدة التقنية وتدابير بناء القدرات. وشجع رئيس اللجنة عددا من المنظمات (منها المنظمة الدولية لقانون التنمية، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة عمل البرلمانيين العالمي) على النظر في السبل الممكنة لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال عملها. ودعم صندوق بناء السلام سلسلة من المشاريع الرامية إلى تيسير المصالحة، وتعزيز الإذاعات المحلية، وتشجيع استقلالية النساء المتأثرات بالنزاع، ودعم القيادات النسائية في مناطق النزاع، وتقديم الدعم لعقد حوار سياسي

شامل، مع تحديد الهدف العام في الترويج لثقافة السلام. وقدمت المفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، وفرنسا، وجهات مانحة أخرى، الدعم المالي لمشاريع لها نفس الاهتمام. وقدَّم أعضاء في اللجنة دعما هاما لمشاريع تهدف إلى تحسين فرص الاستفادة المتساوية من خدمات العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ووفَّر كل من فرنسا وأيرلندا وهولندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل. وإضافة إلى ذلك، يهدف أحد مشاريع المفوضية الأوروبية وعدد من مشاريع البنك الدولي إلى تحسين مناخ الأعمال. وثمة حاجة إلى مزيد من الجهود في المجال الجنساني، بما في ذلك توفير فرص العمل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في مؤسسات الدولة، ودعم التدريب المهني للشباب العاطلين عن العمل.

أقطاب التنمية

٨ - بدأت المرحلة التحضيرية لأقطاب التنمية بشكل جدي. وأنجز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) مؤخرا ١٠ دراسات تقييم للاحتياجات الإقليمية، تأكدت صحتها على الصعيد المحلي. ونُظمت حلقة عمل وطنية للتحقق من صحة الاحتياجات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتشمل المجالات ذات الأولوية الناشئة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والهياكل الإدارية الأساسية، والفقر المادي. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروع في مطلع عام ٢٠١٠. ولا تزال اللجنة على اقتناع بالأهمية الحاسمة لمشروع أقطاب التنمية فيما يتعلق بإنعاش المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات وبعنصر إعادة الإدماج في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد.

٩ - وواصلت اللجنة، وإن بنجاح محدود، جهود الدعوة لتمويل مشاريع أقطاب التنمية، وهي ستضطلع بدور هام حالما تتحدد احتياجات التمويل النهائي. ومن المتوقع أن تكون الفجوات في التمويل كبيرة، رغم الالتزامات التي أعلنت عنها المفوضية الأوروبية (٤٠ مليون يورو) وجهات أخرى. كما ستواصل اللجنة الدعوة، إلى جانب الحكومة وجميع الشركاء الدوليين، لاعتماد نهج منسق في استراتيجية أقطاب التنمية، التي ينبغي أن توسَّع لتشمل أجزاء البلد المتأثرة بالنزاع سابقا. وما زال على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تنشئ لجنة تقنية لكفالة الملكية الوطنية الحاسمة للمشروع.

ثانيا - تقييم الالتزامات المقطوعة من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠ - في إطار الاستعراض الرسمي الأول المقرر بمقتضى أحكام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عقدت لجنة المتابعة اجتماعا يرمي إلى: (أ) تقييم التقدم

المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي؛ و (ب) تقييم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة والمجتمع المدني؛ و (ج) استخلاص الدروس والخروج بتوصيات.

١١ - واستعرضت لجنة المتابعة جميع الأنشطة المقررة في المحاور الثلاثة ذات الأولوية، سواء على مستوى التزامات الحكومة أو التزامات المجتمع المدني. وتبيَّن دراسة المحاور، محورا بمحور، أوجه التقدم ومستويات التنفيذ في الأنشطة التالية.

إصلاح القطاع الأمني وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٢ - من أصل الأنشطة الـ ٢٩ المقررة في المجالات الثلاثة لهذا المحور، نُفذ ١١ نشاطا تنفيذا كاملا، وما زال ١١ نشاطا قيد التنفيذ و لم تُنفذ ٧ أنشطة. وأُحرز تقدم في مجالات عدة، ولا سيما على صعيد الإصلاحات المؤسسية، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، والحقوق الإنسانية، وتهيئة البيئة المواتية للسلام واستعادة الثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن، ولا سيما تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٣ - ومن خلال تقييم هذا المحور في جميع مجالات النشاط، المتمثلة في إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن المدرَّبة والمجهزة تجهيزاً جيداً ونشرها في جميع أراضي البلاد، واستعادة الثقة بين السكان والمؤسسات وتعزيزها، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإنعاش المجتمع المحلي، يتبين أن النتائج التي تحققت تتلخص أساسا فيما يلي:

(أ) الأنشطة المنجزة:

'١' إصدار قانون البرمجة العسكرية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛

'٢' إنشاء لجنة متابعة وتنسيق توصيات الحوار السياسي الشامل؛

'٣' إنشاء اللجنة التوجيهية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وانعقادُ اجتماعها الأول في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

'٤' تنظيم اللجنة الانتخابية المستقلة حملة بشأن بدء إصلاح قطاع الأمن في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، وعرض دليل الممارسات في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وعقد حلقة دراسية بشأن بناء قدرات البرلمانيين في مجال إصلاح قطاع الأمن في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

(ب) الأنشطة الجاري إنجازها:

'١' في مجال حقوق الإنسان، عمل لجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع وزارتي الدفاع والأمن الداخلي، على تنظيم مجموعة من دورات التدريب المستمر في مجالي القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان؛

'٢' إعداد النظام الجديد للضوابط العامة في الجيش، ومدونة قواعد سلوك الجنود، ودفع المرتبات وبدلات الإعاشة العامة بصفة منتظمة؛

'٣' تنفيذ العديد من الأنشطة في مناطق النزاع، وخاصة توزيع المواد الغذائية في المناطق الداخلية (باوا، وبوزوم، وكاغا باندورو، وكابو، وندييلي، وأوبو)، وإصلاح أحد المستشفيات ومبان إدارية في أوبو، ومدارس وجسور بمشاركة السكان المحليين وتنظيم فعاليات يوم للأبواب المفتوحة وما إلى ذلك؛

غير أن بعض الأنشطة لم تُنفذ إما لكونها مرهونة بإنجاز أنشطة أخرى أو لأنها تفتقر إلى التمويل. وهذا ينطبق مثلا على بناء ثكنات الدرك وألويته ومخازن الأسلحة لفصائل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

الحكم الرشيد وسيادة القانون

١٤ - من بين الأنشطة الـ ٤٤ المقررة في المجالات الثلاثة من هذا المحور، نُفذت ٩ منها بالكامل ويجري تنفيذ ٢٨ نشاطاً ولم تُنفذ ٧ أنشطة. وأُحرز بعض التقدم في العديد من المجالات، بما فيها تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، ومراقبة مؤسسات الجمهورية، وكفالة حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتعزيز بيئة ملائمة للأعمال التجارية والسلام وعودة الثقة. ونظرا للطابع الأفقي للحكم، فإن بعض أنشطة هذا المحور ترتهن بما يُنجَز في ناحية أخرى.

١٥ - ومن خلال تقييم جميع مجالات النشاط في هذا المحور، والمتمثلة في تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية تتسم بالمصداقية والشفافية، وتعزيز الإطار المؤسسي ومراقبة مؤسسات الجمهورية، وكذلك الشفافية، وتعزيز ثقافة السلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية، وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية الجيدة النوعية وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات الجيدة النوعية، وضمان نظام عدالة يتسم بالإنصاف ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتأمين إدارة رشيدة للموارد الطبيعية

في بيئة محمية وضمان إعادة توزيع عادلة لإيراداتها، يتبين أن النتائج التي تحققت تتلخص أساسا فيما يلي:

(أ) الأنشطة المنجزة:

'١' إصدار قانون الانتخابات المنقَّح، وإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة بموجب المرسوم رقم ٠٩-٣١٦ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

'٢' إصدار القانون المنقَّح المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩ تحت رقم ٠٩/٠١٤، والتوقيع على المرسوم رقم ٠٩-٢٩٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي يعلن انتخاب رئيس محكمة العدل العليا ونائبه والقضاة بها، واعتماد وإصدار القانون المتعلق بتنظيم محكمة العدل العليا وسير أعمالها؛

'٣' إصدار قانون التعدين في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والتوقيع على نصه التطبيقي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والنهوض بعملية الانضمام إلى مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (أنشيء الإطار المؤسسي؛ وأعلنت جمهورية أفريقيا الوسطى عضوا في المبادرة ونشر أول تقرير في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩)؛

'٤' إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

'٥' إنشاء إطار للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية من خلال استحداث مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية بجمهورية أفريقيا الوسطى، وإصدار قوانين الغابات والتعدين والمياه والكهرباء والبيئة، واعتماد وثيقة للسياسة الوطنية المتعلقة بالطاقة وتنظيم اجتماع المائدة المستديرة للجنة القطاعية المعنية بالمياه والتصحاح؛

'٦' دفع المرتبات بصفة منتظمة؛

'٧' رد حصة من العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية إلى البلديات الواقعة في المناطق المعنية على النحو المدرج في قانوني التعدين والغابات؛

(ب) الأنشطة الجاري إنجازها:

'١' تنفيذ العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠ التي تنتظر تعبئة الموارد لها؛

'٢' إنشاء اللجنة الوطنية المكلفة بوضع الخطة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بموجب القرار المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ وبدء تدريب الموظف المسؤول عن تنشيط مختلفة الدوائر المعنية بحقوق الإنسان واعتماد التقرير الذي أعدته الحكومة عن حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩؛

'٣' إنشاء لجنة متابعة توصيات الحوار السياسي الشامل التي تنتظر التمويل اللازم لسير عملها العادي؛

'٤' تجهيز مرصد وسائط الإعلام، وتوسيع مركز البث الموجود في بيمبو، وتزويد الإذاعات المحلية الثلاثة في نولا وبِربِراتي وبَمباري بالخدمات اللوجستية، وتنفيذ مشروعي ''التعبير والمصالحة'' و ''الإذاعات الأهلية'' بشراكة مع اليونسكو، ويشمل ذلك اتخاذ بعض الإجراءات لتعزيز قدرة وسائط الإعلام؛ والتوقيع على القرار الوزاري القاضي بتعيين ١٦ مندوباً للمكاتب الفرعية ورؤساء للمكاتب الفرعية المكلَّفة بالمصالحة في جميع أنحاء البلد؛

'٥' اعتماد النظام الأساسي العام للخدمة المدنية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واعتماد مشروع الإطار التنظيمي للإدارة العامة، وتوشك على الانتهاء مراجعة حسابات آخر أربع وزارات نموذجية، وتطبيق الإجراءات المبسَّطة لإدارة شؤون موظفي الدولة منذ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، واعتماد خطة عمل تمكِّن من إصلاح الإدارة العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

'٦' بناء قصري العدالة في منطقتي نانا غريبيزي وأوهام وسجون للنساء منفصلة عن سجون الرجال، وإعادة تأهيل قصري العدالة الواقعين في أوهام بندِه وكيمو؛

'٧' إنشاء الشبّاك الموحّد لتأسيس المؤسسات التجارية وبدء تشغيله، وانتخاب أعضاء مكتب غرفة التجارة والصناعة والمناجم والحرف في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ وتنصيب أعضائه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبدء إصلاح مبنى غرفة التجارة والصناعة والمناجم والحرف بتمويل من الحكومة (٠٠٠ ٠٠٠ ٣٦ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية) ومؤسسة التمويل الدولية (٠٠٠ ١٠٠ دولار)، وإعداد تقديرات تكاليف الأعمال، وإنشاء آلية دائمة للتشاور مقرُّها بمكتب رئيس الوزراء، ووضع مشروع أولي لقانون التجارة،

وإعادة قراءة القانون المنشِئ لميثاق الاستثمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بتمويل من صندوق Bis Clim؛

'٨' اعتماد النظام الأساسي للوكالة الوطنية للوقاية من الإشعاع.

ويجري تنفيذ أنشطة عديدة بينما تنتظر أنشطة أخرى التمويل. وهذا ينطبق مثلا على تغطية تكاليف العملية الانتخابية، وسير أعمال لجنة متابعة توصيات الحوار السياسي الشامل.

أقطاب التنمية

١٦ - يجري تنفيذ الأنشطة الـ ١٥ المقررة في المجالات الثلاثة من هذا المحور. ولم يُلاحظ أنه أُحرز تقدم ملموس بسبب جِدة هذا المفهوم في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن عملية التخطيط الاستراتيجي لأقطاب التنمية التي نفذها موئل الأمم المتحدة لا تضع إلا الأسس (الدراسات) التي يمكن أن يُقاس عليها أي تقدم ملموس يُحرز عند انتهاء مرحلة تنفيذ مختلف خطط العمل الخاصة بأقطاب التنمية. ومن جهة أخرى، يشكل التقدم المحرز في المحاور الأخرى دافعاً لتنفيذ أنشطة هذا المحور.

١٧ - ومن خلال تقييم جميع مجالات النشاط في هذا المحور، والمتمثلة في تأمين استفادة السكان على قدم المساواة من خدمات الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية، ودعم استئناف الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الأنشطة المُدرة للدخل، ودعم تنظيم المجتمعات المحلية وإعادة تنشيط الهيئات المجتمعية انطلاقاً من القاعدة الشعبية، يتبين أن النتائج التي تحققت تتمثل أساسا فيما يلي:

(أ) مراعاة عملية إعادة التنظيم وبناء قدرات الدوائر الإدارية اللامركزية في مختلف خطط عمل أقطاب التنمية؛

(ب) استمرار تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع؛

(ج) مواصلة إجراء الدراسات الإقليمية للاسترشاد بها في تحديد الإجراءات المزمع اتخاذها في أقطاب التنمية؛

(د) اعتماد وثيقة سياسة عامة للطاقة تشمل النهوض بكهربة الريف من خلال الوكالة الوطنية لكهربة الريف التي أُنشئت بالفعل؛

(هـ) مراعاة الاحتياجات ذات الأولوية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية (التعدين والزراعة وصيد الأسماك) التي يمكن أن تستفيد من المساعدة أو الشراكة

أو الاستثمارات الدولية، في مختلف الاستراتيجيات القطاعية الفرعية للتحضير لاجتماعات المائدة المستديرة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأنشطة التي أُنجزت بالكامل لا تزال تُنفذ بهدف توطيد المكتسبات.

ثالثا – تقييم الالتزامات المقطوعة من جانب المجتمع المدني

إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٨ – من خلال تقييم هذا المحور في جميع مجالات النشاط، المتمثلة في إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن المدربة والمجهزة تجهيزاً جيداً ونشرها في جميع أراضي البلاد، واستعادة الثقة بين السكان والمؤسسات وتعزيزها، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإنعاش المجتمع المحلي، تتبين النتائج التالية. ومن بين الالتزامات الـ ١٤ التي تعهّد بها المجتمع المدني، بدأ تنفيذ اثنين منها فقط، وهما:

(أ) تعاقدت رابطة الحقوقيات في جمهورية أفريقيا الوسطى من الباطن مع المجلس الدانمركي للاجئين من أجل توعية الناس بحقوقهم وواجباتهم؛

(ب) أسهمت رابطة الحقوقيات في جمهورية أفريقيا الوسطى ومجلس المنظمات غير الحكومية بأفريقيا الوسطى في التعريف بالنصوص القانونية.

الحكم الرشيد وسيادة القانون

١٩ – من خلال تقييم جميع مجالات النشاط في هذا المحور، والمتمثلة في تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية تتسم بالمصداقية والشفافية، وتعزيز الإطار المؤسسي ومراقبة مؤسسات الجمهورية، وكذلك الشفافية، وتعزيز ثقافة السلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية، وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية الجيدة النوعية وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات الجيدة النوعية، وضمان نظام عدالة يتسم بالإنصاف ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتأمين إدارة رشيدة للموارد الطبيعية في بيئة محمية وضمان إعادة توزيع عادلة لإيراداتها، يتبين أن النتائج التي تحققت تتلخص في ما يلي. ومن بين الالتزامات الـ ٧ التي تعهد بها المجتمع المدني، نُفذ نشاط واحد فقط، ويجري تنفيذ نشاطين:

(أ) الأنشطة المنجزة:

مشاركة مجلس المنظمات غير الحكومية بأفريقيا الوسطى في عملية تنقيح القانون الانتخابي؛

(ب) الأنشطة الجاري إنجازها:

'١' حملة التوعية بحقوق المرأة، التي نظمتها في بانغي منظمة نساء جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية الدولية ''فيلق الرحمة'' (اسكتلندا)؛

'٢' توعية الناس والمجتمعات المحلية بغية توليهم مسؤولية وزمام الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، التي تشكل في كثير من الأحيان أحد المصادر الرئيسية للتوتر. وتقود حملة التوعية هذه منظمة نساء جمهورية أفريقيا الوسطى ومجلس المنظمات غير الحكومية بأفريقيا الوسطى.

أقطاب التنمية

٢٠ - من خلال تقييم جميع مجالات النشاط في هذا المحور، والمتمثلة في تأمين استفادة السكان على قدم المساواة من خدمات الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية، ودعم استئناف الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الأنشطة المُدرة للدخل، ودعم تنظيم المجتمعات المحلية وإعادة تنشيط الهيئات المجتمعية انطلاقا من القاعدة الشعبية، تتبين النتائج التالية. ومن بين الالتزامات العشرة التي تعهد بها المجتمع المدني، شرع في تنفيذ نشاط واحد:

(أ) شاركت اللجنة الدولية للمرأة الأفريقية من أجل التنمية في الترويج للأنشطة المدرة للدخل في شكل مشاريع صغرى؛

(ب) ساهمت مؤسسة كاريتاس في إنشاء مجموعات من المزارعين تتشارك في الأدوات من قبيل المدخلات الزراعية والسلالات الحيوانية لإنعاش الإنتاج الزراعي والحيواني في أوبو.